Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 66, Part (1): 95-112
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.66.1.6

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

The development of the oil sector in Iraq and its impact on some macroeconomic indicators for the period (2004-2022)

Khader Jassim Hamad*
College of Administration and Economics/Tikrit University

Keywords:
Oil sector, GDP, unemployment rate.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 01 Apr. 2024
Accepted 08 Apr. 2024
Available online 30 Jun. 2024

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Khader Jassim Hamad
College of Administration and Economics/Tikrit University

Abstract: Iraq has enormous potential for the well-being of its citizens and the improvement of their economic conditions, thanks to its natural, human and cultural wealth. However, the country has not been able to effectively exploit the vast oil wealth for development and prosperity, on the contrary exacerbating conflicts over control of these vital resources and state influence. This exacerbation has increased divisions within Iraqi society and exposed the national economy to further instability.

During this period, Iraq witnessed an increase in oil production thanks to technical development and foreign investment. Increased oil production contributed to the increase in the country's oil revenues, oil revenues rose significantly during this period, which led to the improvement of the state's general budget and increased government spending. This increase also contributed to raising the level of GDP.

The research aims to measure and analyze the impact of oil sector indicators on some macroeconomic variables (GDP, unemployment rate), the research found a non-significant relationship between oil production and GDP at a significant level (5%), and the reason for this is that the decisions to export surplus production is linked to the global market and the decisions of the Organization of the Petroleum Exporting Countries that determine the shares of oil exports and the

	existence of a direct relationship between oil exports and GDP, and increasing oil exports by one unit leads to Increase GDP by (0.989%) at a significant level (5%), and the positive relationship between oil exports and the unemployment rate, and the increase in oil exports by one unit leads to an increase in the unemployment rate by (1.5%) at a significant level (5%) The results also showed that the positive relationship between oil exports and the unemployment rate, and increasing oil exports by one unit leads to an increase in GDP by (0.758%) At a significant level (10%), unemployment rates in Iraq are affected by variables other than oil production and oil exports, as they are affected by government decisions in employing workers and operating the private sector. The research recommended the need to diversify production in all economic sectors and create new income-generating sectors to reduce almost total dependence on the oil sector and work on the development of oil industries and the use of modern technologies and innovations in the oil sector and conduct studies related to the future expectations of the oil sector and expected changes in supply and demand and study environmental pollution resulting from the impact of the oil industry on biodiversity and pollution resulting from increased oil extraction.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 66, Part (1): 95-112
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.66.1.6

تطور القطاع النفطي في العراق وأثره على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للمدة (2004-2022)

خضر جاسم حمد
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة تكريت

المستخلص

يمتلك العراق إمكانيات هائلة لتحقيق رفاهية مواطنيه وتحسين ظروفهم الاقتصادية، وذلك بفضل ثرواته الطبيعية والبشرية والثقافية. ومع ذلك، لم تستطع البلاد استغلال الثروات النفطية الهائلة بشكل فعال لتحقيق التنمية والازدهار، بل على العكس أدت إلى تفاقم الصراعات حول السيطرة على هذه الموارد الحيوية ونفوذ الدولة. وهذا التفاقم أدى إلى زيادة الانقسامات داخل المجتمع العراقي، وعرض الاقتصاد الوطني إلى مزيد من عدم الاستقرار.

خلال هذه الفترة، شهد العراق زيادة في إنتاج النفط بفضل التطور التقني والاستثمارات الأجنبية. تزايد الإنتاج النفطي ساهم في زيادة الإيرادات النفطية للبلاد، ارتفعت الإيرادات النفطية بشكل كبير خلال هذه الفترة، مما أدى إلى تحسين الميزانية العامة للدولة وزيادة الإنفاق الحكومي. كما أسهمت هذه الزيادة في رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي.

يهدف البحث إلى قياس وتحليل اثر مؤشرات القطاع النفطي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الاجمالي، معدل البطالة)، **توصل البحث** إلى وجود علاقة غير معنوية بين الانتاج النفطي والناتج المحلي الاجمالي عند مستوى معنوية (5%)، ويعود السبب في ذلك إن قرارات تصدير الفائض من الانتاج مرتبط بالسوق العالمية وقرارات منظمة اوبك التي تحدد حصص الصادرات النفطية ووجود علاقة طردية بين الصادرات النفطية والناتج المحلي الاجمالي، وزيادة الصادرات النفطية بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0.989%) بمستوى معنوية (5%)، والعلاقة طردية بين الصادرات النفطية ومعدل البطالة، وزيادة الصادرات النفطية بوحدة واحدة يؤدي لزيادة معدل البطالة بنسبة (1.5%) عند مستوى معنوية (5%) كما ظهرت النتائج أن العلاقة طردية بين الصادرات النفطية ومعدل البطالة، وزيادة الصادرات النفطية بوحدة واحدة يؤدي لزيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0.758%) بمستوى معنوية (10%)، معدلات البطالة في العراق تتأثر بمتغيرات أخرى غير الانتاج النفطي والصادرات النفطية فهي تتأثر بالقرارات الحكومية في تشغيل العاملين وتشغيل القطاع الخاص.

واوصى البحث ضرورة تنويع الإنتاج في كافة القطاعات الاقتصادية وخلق قطاعات جديدة مدرة للدخل لتقليل الاعتماد شبه الكلي على القطاع النفطي والعمل على تطوير الصناعات النفطية واستخدام التقنيات الحديثة والابتكارات في القطاع النفطي واجراء الدراسات المتعلقة بالتوقعات المستقبلية لقطاع النفط والتغيرات المتوقعة في العرض والطلب ودراسة التلوث البيئي الناجم عن تأثير الصناعة النفطية على التنوع البيولوجي والتلوث الناجم عن زيادة استخراج النفط.

الكلمات المفتاحية: القطاع النفطي، الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة.

المقدمة

لقد ساهمت التحديات الكبرى خلال العقود الأربعة الماضية من تاريخ العراق في تدمير البنية التحتية والموارد والمؤسسات، وتركت إرثًا من العنف والحروب والفقر وعدم الاستقرار والضعف

الشديد في التحكم في الموارد الطبيعية والبشرية، وفقدان العديد من أسس السلام المجتمعي, وقد تفاقم الوضع مع تفاقم الفساد وسوء الإدارة الاقتصادية وفقدان التوجه الاستراتيجي في عملية التنمية وجهود إعادة الإعمار, وعلى الرغم من كل هذا، فإن العراق لديه فرص لضمان رفاهية جميع مواطنيه وتحسين ظروفه الاقتصادية بسبب ثروته الطبيعية والبشرية والثقافية, وبدلاً من مساهمة الموارد النفطية الضخمة في تنمية المجتمع والاقتصاد, أدت إلى تفاقم النزاع حول السيطرة على موارد الدولة وسلطتها ونفوذها, كما ساهمت في خلق انقسامات داخل المجتمع وعرضت الاقتصاد إلى المزيد من عدم الاستقرار, كل هذا أدى إلى تدهور مؤشرات التنمية البشرية والاقتصادية. وقتل عشرات الآلاف من الضحايا المدنيين منذ عام 2003، وتشرد أكثر من 5 ملايين شخص، ويحتاج حوالي 20 % من السكان إلى المساعدة، كما يحتاج الأطفال إلى عناية خاصة نتيجة الظروف الاستثنائية التي مروا بها، خاصة في مجتمع النازحين وسكان الريف، حيث يتلقى جزء كبير منهم تعليمًا وصحة متدنية الجودة، وتعاني النساء من ظروف فقدان الأمن، وتراجع فرص الحصول على عمل، يمكن توقع المزيد من المشاكل في ظل النمو السكاني المرتفع.

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من أهمية الخوض في قطاع مهم وحيوي في العراق وغير متجدد، وهو قطاع النفطي، وكيف يمكن العمل في الجمع بين التطور في هذا القطاع الحيوي وبين رفع معدلات الناتج المحلي الإجمالي وتخفيض معدات البطالة في العراق خلال المدة المبحوثة.

مشكلة البحث: تتجسد مشكلة البحث في أن التطور في جميع القطاعات وبأشكاله المختلفة في العراق تقتصر على العمل في مجال الاستثمار في القطاع النفطي، وهذا أهم عامل يمكن من خلاله رفع مستويات النمو الاقتصادي والمؤشرات الكلية في الاقتصاد العراقي.

هدف البحث: يهدف البحث إلى قياس وتحليل أثر مؤشرات القطاع النفطي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الاجمالي، معدل البطالة).

فرضية البحث: يفترض البحث وجود علاقة طردية ومعنوية مع بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية متمثلة بالناتج المحلي الاجمالي والبطالة وهي من المؤشرات الاقتصادية الكلية المهمة في أي اقتصاد.

منهجية البحث: يعتمد البحث على المنهج التحليلي والكمي القياسي في دراسة وتحليل العلاقة بين القطاع النفطي وبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية متمثلة بالناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة، وذلك من خلال استخدام النماذج القياسية.

حدود البحث: تضمن البحث العراق مكانياً وللمدة (2004-2021) زمانياً.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث: **المبحث الأول** تناول الإطار النظري لقطاع للنفط وبعض المؤشرات الكلية الاقتصادية، فيما تناول **المبحث الثاني** الإطار النظري لتطور الإنتاج والصادرات النفطية في العراق مع تحليل واقع بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال المدة المبحوثة، أما **المبحث الثالث** فكان القياس الاقتصادي لأثر القطاع النفطي في المؤشرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة في العراق).

المبحث الأول: الإطار النظري للقطاع النفطي وبعض متغيرات الاقتصادية الكلية

أولا: الإطار النظري للنفط والقطاع النفطي:

1. **تعريف النفط:** هو عبارة عن مادة دهنية سائلة تتكون من مواد هيدروكربونية لها رائحة كريهة وتتباين ألوانه بين الأسود المخضر إلى البني والأصفر، كما تختلف لزوجته وبالتالي تختلف كثافته ونوعيته،

أما الغاز الطبيعي الذي يستخدم بشكل كبير فيتكون من المواد الهيدروكربونية المصاحبة للنفط الخام (ابادي، 2019: 16).

النفط يعدّ مادة بسيطة ومركبة في الوقت نفسه بسيط لأنه يتكون كيمائياً من عنصرين هما الكربون والهيدروجين وهو مركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته، باختلاف التركيب الجزئي لكل منها مادة تتكون من جزيئات تعدّ وحدات تركيبها الأساسية وكل جزء يتألف من ذرات وتتحد خصائص المادة بعدد ونوع هذه الذرات، وبعد ان تتحد هذه الذرات التي ينتج عنها في كل حالة منتوج نفطي ذو خصائص مختلفة تختلف عن المنتجات الأخرى (حسين، 2021: 8).

إن النفط الخام من السلع الاساسية والاستراتيجية التي لا يمكن الاستغناء عنها من قبل جميع البلدان، إذ يسهم وبدرجة كبيرة في زيادة إيرادات البلدان المنتجة له ودعم الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات وكذلك الصادرات الخارجية لهذه البلدان، وبسبب ربط هذه الأسعار بقوى العرض والطلب في الأسواق العالمية وآلية السوق الحر فأن أسعار النفط اتسمت بالتذبذب، والسعر هو قيمة كل شيء معبر عنه بالوحدة النقدية، أما السعر النفطي فهو القيمة النقدية لبرميل النفط الخام المعبر عنه بالمقياس الأمريكي للبرميل المكون من 42 غالون او ما يعادل 159 لتر، ويتم حسابه بالدولار الامريكي على اعتبار الدولار عملة عالمية (ريسان، 2016: 11).

ويعرف السعر النفطي أيضا على أنه القيمة النقدية التي تعطى للسلعة النفطية خلال مدة معينة ومحددة نتيجة تأثير العديد من العوامل اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ومناخية، فضلاً عن طبيعة السوق السائدة التي تبيع وتشتري السلعة النفطية. (الساعدي والفيصل،2016: 54).

2. **الصادرات النفطية:** إن تحليل تأثير الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي وذلك من خلال زيادة الصادرات النفطية إذ تؤدي كثرة الصادرات إلى زيادة الإيرادات النفطية وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وهناك العديد من القنوات الوسيطة التي تؤثر من خلالها زيادة الصادرات النفطية على زيادة التأثير على المؤشرات الاقتصادية الكلية، إذ تؤثر الصادرات النفطية في دعم القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية والتوزيعية الأخرى، كما وتؤدي زيادة الصادرات النفطية إلى زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج بسبب تأثيرها على وفورات الحجم وعوامل خارجية أخرى مثل نقل التكنولوجيا، وتحسين مهارات العمال، تحسين المهارات الإدارية، وزيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد، مما يسهم في رفع إنتاجية القطاعات الاقتصادية الأخرى غير النفطية وبالتالي زيادة الناتج المحلي وخفض معدلات البطالة ، كما يمكن استخدام عائدات التصدير لدعم الصناعات البديلة للاستيراد مما يساهم في تحقيق تحسن في ميزان المدفوعات. كما أنه عندما يستخدم جزء من عائدات التصدير لزيادة الخدمات الاجتماعية والضمان الاجتماعي وتوفير الخدمات العامة كالصحة والتعليم، فأن جميعها تصب في مصلحة تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية ورفع الدخل الفردي الحقيقي عن طريق خفض نصيب الفرد من الإنفاق على هذه الخدمات (ابادي، 2019: 36).

3. **الإيرادات النفطية**: تشير ايرادات النفط إلى الدخل الناتج عن إنتاج وبيع وتصدير النفط ، وغالباً ما تعتمد البلدان الغنية باحتياطيات النفط بشكل كبير على عائدات النفط كمصدر مهم للدخل لاقتصاداتها، كما ويمكن أن تأتي هذه الإيرادات من مصادر مختلفة، بما في ذلك الضرائب المفروضة على شركات النفط، والإتاوات على إنتاج النفط، وأرباح شركات النفط المملوكة للدولة، وتلعب عائدات النفط دوراً حاسماً في التنمية الاقتصادية للعديد من البلدان المنتجة للنفط، حيث تشكل سياساتها المالية وميزانياتها الحكومية واستقرارها الاقتصادي بشكل عام (حسين، 2021: 13).

4. **معدلات الإنتاج النفطي:** تعتمد الكميات المعروضة من النفط الخام في سوق النفط بشكل أساسي على مستويات الإنتاج، وكما يشير قانون العرض فإن هناك علاقة مباشرة بين الكميات المعروضة من السلعة وسعرها، وهذا يعني أن السعر له تأثير كبير على إنتاج النفط، لكنه ليس التأثير الوحيد، إذ إن هناك عوامل أخرى تؤثر عليه، إذ إن مستويات الإنتاج تتأثر بعدة عوامل منها (ريسان، 2016: 16):

أ. إن اكتشاف حقول نفط جديدة، أي اكتشاف حقول نفط جديدة، من شأنه أن يزيد بشكل كبير من احتياطيات العالم المؤكدة، حيث يعتمد إنتاج النفط بشكل أساسي على الاحتياطيات، وهناك علاقة عكسية بين إنتاج النفط ومستوى الاحتياطيات.

ب. التوسع في استخدام المجالات الإنتاجية: ويعني التقدم التكنولوجي الذي يساعد في الحصول على كميات أكبر من النقاط من المجالات الإنتاجية.

ج. مستويات أسعار وإمدادات مصادر الطاقة الأخرى. ولا شك أن اكتشاف مصدر جديد آخر للطاقة أسهل في الاستخدام من النفط، وأقل تكلفة، وأقل تأثيرا على البيئة، ومن شأنه أن يقلل الطلب على النفط، مما سيؤدي إلى انخفاض الإنتاج.

كما يعرف مفهوم إنتاج النفط: بأنه استخراج النفط من مكمنه وايصاله إلى نقطة التسليم سواء كان مستهلكاً أجنبياً أو مصفاة.

❖ إنتاج النفط: كما هو معروف فهو يشمل العديد من العمليات والأنشطة المختلفة والمترابطة، والتي تتم بأكثر الطرق اقتصاداً لتحقيق أكبر نتيجة ممكنة، مثل (الطائي، 2019: 113)

- الاحتياطيات النفطية المؤكدة: هي الكميات التقديرية من المواد الهيدروكربونية التي تشير البيانات الهندسية والجيولوجية إلى إمكانية استخراجها من احتياطيات الغاز الطبيعي والنفط المعروفة وفقاً للظروف الاقتصادية والتشغيلية القائمة.
- الصادرات النفطية: نشأ هذا المصطلح بعد اكتشاف النفط بعد غزو بحر الشمال، وهي كمية النفط المصدرة من دولة ما عبر أراضيها إلى الخارج، لتحقيق أعلى مستوى من الدخل الحكومي، من خلال الاستثمارات المرتبطة بها لقطاع الطاقة.

ثانياً. بعض مؤشرات الاقتصادية الكلية:

1. **مفهوم الناتج المحلي الإجمالي:** الناتج المحلي الإجمالي (GDP) هو مقياس اقتصادي يستخدم لقياس قيمة إجمالي الإنتاج الاقتصادي لبلد ما خلال فترة زمنية معينة، عادة سنة واحدة، والناتج المحلي الإجمالي هو أحد المؤشرات الرئيسية المستخدمة لتقييم صحة ونموه الاقتصاد الوطني وحجم النشاط الاقتصادي داخل البلاد. (الكواز وإسماعيل، 2018: 23)

ولذلك فأن الناتج المحلي الإجمالي هو مؤشر اقتصادي يقيس القيمة النقدية لإجمالي السلع والخدمات المنتجة داخل حدود منطقة جغرافية دولة (على سبيل المثال) خلال فترة زمنية محددة (سنة أو نصف سنة)، والناتج المحلي الإجمالي ليس مؤشرا على الرفاهية الاجتماعية أو إجمالي الثروة: إذ يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي عن طريق إضافة قيمة جميع السلع والخدمات المنتجة داخل الاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة مثل انتاج السلع ذات الاستهلاك النهائي، والاستثمارات الخاصة والحكومية، والصادرات من السلع والخدمات، مع خصم الواردات من السلع والخدمات (الساعدي والفيصل، 2016: 12).

كما يقدم الناتج المحلي الإجمالي صورة عن حجم الاقتصاد ونشاطه الاقتصادي، ويظهر حجم الإنتاج والدخل المتولد داخل الحدود الجغرافية للدولة، وتستخدم الحكومات هذا المؤشر حيث

يقوم المستثمرون والاقتصاديون والبنوك المركزية بمراقبة أداء الاقتصاد واتخاذ القرارات الاقتصادية المهمة، كما أن الناتج المحلي الإجمالي يجعل الدول تقيس تقدمها الاقتصادي ومقارنة مستويات المعيشة فيما بينها (بخيت وعطيوي، 2017: 96).

2. **قياس الناتج المحلي الإجمالي:** يمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي بناء على ثلاثة أساليب مختلفة وهي (محمد، 2017: 142):

أ. من خلال الإنتاج أو ما يسمى بطريقة الإنتاج: ويتم ذلك من خلال جمع القيم المضافة لجميع الأنشطة الإنتاجية المراد إحصاؤها، وتعرف القيمة المضافة بأنها الفرق بين إجمالي المبيعات وقيمة المدخلات الوسيطة في عملية الإنتاج، ويتم حساب الناتج المحلي الإجمالي وفقاً وطريقة الإنتاج من خلال هذه الخطوات هي كما يلي:

- ❖ قياس القيمة المضافة: يتم احتساب القيمة المضافة في كل مرحلة من مراحل إنتاج السلع والخدمات، والقيمة المضافة هي الفرق بين قيمة الإنتاج النهائي وقيمة المدخلات المستخدمة في إنتاجه.
- ❖ تجميع القيمة المضافة: وهي الطريقة التي يتم من خلالها تجميع القيم المضافة لكافة مراحل الإنتاج بدأ من القطاع الزراعي وانتهاء بقطاع الخدمات والتسويق.

ب. طريقة الانفاق: ويكون بجمع نفقات الاستهلاك لجميع عناصر الانفاق بما فيها الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري والانفاق الحكومي، واصفي الانفاق الخارجي.

ج. طريقة الدخل: وذلك عن طريق جمع كافة المداخيل المتولدة عن عمليات الإنتاج منها الأجور والرواتب، والارباح والريع والفوائد وكل هذه تجمع من اجل الحصول على قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً: البطالة: تعد البطالة من أخطر الظواهر الاجتماعية والاقتصادية حيث أن ظهورها يؤدي بشكل كبير إلى زيادة معدلات الفقر والمرض في المجتمعات.

1. **مفهوم البطالة:** تُعرف البطالة بأنها التوقف الاجباري لجزء من القوى العاملة في المجتمع على الرغم من قدرتهم على العمل ورغبتهم فيه. وتمثل قوة العمل السكان النشطين اقتصاديا، أي "هي ذلك الجزء من السكان النشطين في سن العمل، والذي يضم العمال فضلا عن العاطلين عن العمل، وهم يمثلون الطاقة الفعلية للمجتمع. (Mehdi, A. 2018) وبحسب تعريفات منظمة العمل الدولية، يعرف العاطلون عن العمل بأنهم "الأفراد الذين لا يعملون أكثر من ساعة أسبوعيا، وفي الوقت نفسه لديهم الاستعداد للعمل والرغبة في العمل ويبحثون عن عمل"، (ILO, 2020: 217) ويعرف بعض الاقتصاديين العاطلين عن العمل بأنهم الأشخاص الذين لديهم الرغبة في العمل ولكنهم لم يجدوا فرصة عمل مناسبة (الجناحي، 2021: 450).
2. **معدلات البطالة:** تقاس البطالة بمعدل البطالة: الذي يتم استخراجه بقسمة عدد العاطلين عن العمل على إجمالي القوى العاملة (أي بقسمة السكان العاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة فأكثر) على السكان النشطين اقتصاديا الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر. ومن الجدير بالذكر هنا أن بعض مقاييس معدل البطالة تعد جزءاً من شريحة خارج القوى العاملة من بين العاطلين عن العمل، لأنهم مستعدون للعمل رغم أنهم عاطلون عن العمل ولا يبحثون عن عمل.
3. **أسباب البطالة:** تعاني معظم الدول من مشكلة البطالة إلا أن معدلاتها تختلف وتختلف آثارها السلبية على البنية الاجتماعية والاقتصادية بسبب اختلاف طبيعة العوامل التي تؤدي إلى ظهورها في المجتمعات ومن وقت لآخر. ونذكر من هذه الأسباب ما يأتي (الحجيمي واخرون، 2023: 415)

أ. تحدث البطالة بسبب انخفاض معدلات الاستثمار وذلك من خلال النقص في رأس المال المستثمر وبالتالي انعكس ذلك على توفير فرص عمل جديدة.
ب. زيادة هجرة الناس من الريف إلى المدينة والذي يولد زيادة في عرض القوى العاملة.
ج. التقدم التقني والتغيرات في البيئة التكنولوجية مما يؤدي إلى إحلال المكائن محل الانسان في العديد من القطاعات.

وتظهر البطالة بأنواع مختلفة باختلاف الأسباب التي تؤدي إلى ظهورها، ومن هذه الأنواع عدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن، مما يؤدي إلى انخفاض فرص الاستثمار، مما ينعكس بالتالي على توفر فرص العمل المناسبة.

المبحث الثاني: القطاع النفطي وبعض المؤشرات الكلية في العراق

أولاً. واقع الصناعة النفطية في العراق ومتطلباتها المستقبلية: يمكن إرجاع تطور إنتاج النفط في العراق إلى اكتشاف حقول النفط في البلاد في أوائل العشرينيات من القرن الماضي. وكان أول حقل نفطي تم اكتشافه في العراق هو حقل بابا كركر بالقرب من كركوك، والذي تم اكتشافه عام 1927. وكان هذا الاكتشاف بمثابة بداية التنقيب عن النفط وإنتاجه في العراق، لقد اكتسب تطور إنتاج النفط في العراق زخماً في العقود التالية، خاصة بعد تأميم صناعة النفط العراقية في السبعينيات، فقد سمح تأميم صناعة النفط للحكومة العراقية بالسيطرة بشكل أكبر على مواردها وعائداتها النفطية وأدى ذلك إلى زيادة الاستثمار في البنية التحتية للتنقيب عن النفط وإنتاجه مما عزز قدرة إنتاج النفط في العراق، وعلى الرغم من فترات الصراع وعدم الاستقرار مثل الحرب الإيرانية العراقية في الثمانينيات وحرب الخليج في التسعينيات واصل العراق الاستثمار في قطاعه النفطي لزيادة مستويات الإنتاج، إذ شهدت أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين زيادة كبيرة في قدرة إنتاج النفط في العراق خصوصا بعد 2003 وما تلا ذلك من فتح صناعة النفط في البلاد أمام الاستثمار الأجنبي، فضلا عن ذلك فأنه وفي السنوات الأخيرة أصبح العراق أحد أكبر الدول المنتجة للنفط في العالم، مع احتياطيات كبيرة وقدرة إنتاجية كبيرة، فقد كان تطوير إنتاج النفط في العراق أمرا حاسما بالنسبة لاقتصاد البلاد حيث تمثل صادرات النفط جزءا كبيرا من إيراداته، لذلك وبشكل عام واجه تطوير إنتاج النفط في العراق تحديات معقدة متأثرة بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلا أنه وعلى الرغم من التحديات والنكسات، تمكن العراق من ترسيخ امكانيته كلاعب رئيسي في سوق النفط العالمية (ابريهي، 2009) وبالتالي فأن الكلام عن آفاق وامكانية ازدهار الصناعة النفطية وما يلزمها من استثمارات أجنبية له باع كبير في الأدبيات لذلك أهتم البحث ببيان واقع الصناعة النفطية العراقية، وما تواجهه من مشاكل للنهوض بها وصولا إلى تبيان أثرها في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية متمثلة في الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة وكيف يتم تحقيق الأهداف من خلال تطور الصناعة النفطية.

تطور الإنتاج النفطي والصادرات النفطية في العراق: إن عدم استقرار الانتاج النفطي تجعل من الدول المصدرة للنفط والمعتمدة في نشاطاتها الاقتصادية كافة على المورد النفطي لا يستطيع وضع خطة مستقبلية للتنمية، إذ لا يمكن استغلال عائدات المورد النفطي بالصورة الأمثل وذلك بسبب التذبذب في الانتاج ومن ثم الأسعار فعلى الرغم ما يمتاز به الاقتصاد العراقي من إنتاج وتصدير كميات كبيرة من النفط إلا أن وضعة المالي غير مستقر، ومن أجل أن تكون الرؤية واضحة للمستقبل في الاستثمار والانتاج النفطي فلابد من توضيح بعض الصادرات والانتاج لأعوام 2004-2022 ومعرفة الانتاج المستهدف لعام وكما مبين في الجدول الآتي:

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.66.1.6

جدول (1): يبين تطور الإنتاج النفطي والأسعار في العراق للمدة (2004-2022)

السنة	الإنتاج النفطي ألف برميل /يوم	السنة	الإنتاج النفطي ألف برميل /يوم	حجم الصادرات النفطية مليون برميل /يوم	السنة	حجم الصادرات النفطية مليون برميل /يوم
2004	2.106	2014	3.374	1.500	2014	2.516
2005	1.985	2015	3.500	1.400	2015	2.409
2006	2.000	2016	4.150	1.601	2016	3.302
2007	2.035	2017	4.350	1.643	2017	3.309
2008	2.200	2018	4.450	1.850	2018	3.500
2009	2.336	2019	4.780	1.960	2019	3.968
2010	2.358	2020	4.950	1.890	2020	3.428
2011	2.652	2021	4.500	2.166	2021	3.420
2012	2.945	2022	4.000	2.423	2022	3.650
2013	3.180			2.390		

المصدر: بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، بالإضافة الى نشرات وزارة النفط العراقية لغاية 2022

من المتوقع أن ينمو سوق النفط العراقي بمعدل نمو سنوي مركب يزيد عن 2.4% خلال الفترة المتوقعة من 2004 إلى 2025، وذلك بسبب عوامل عدة مثل زيادة مشاريع البنية التحتية لخطوط الأنابيب، وخطط توسيع تحسين البنية التحتية النفطية في جميع أنحاء البلاد (الكواز، 2018: 73)، كما من المتوقع أن تسهم زيادة الاستثمارات في القطاعات النفطية في نمو سوق النفط العراقي في المستقبل، ومن المتوقع أن يتصدر قطاع التنقيب والإنتاج في المنطقة سوق النفط في المستقبل. نظرًا لحجمها الكبير والاستثمارات الجديدة في تحديث التكنولوجيا، ساعدت الزيادة في عدد المشاريع في قطاع النفط على دفع النمو في الصناعة. (الطائي، 2019: 169)، ومن خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن حجم الإنتاج النفطي ونتيجة للأسباب التي ذكرت بدأ بالارتفاع منذ عام 2004 وبصورة تدريجية حتى وصل إلى أقصى طاقته في سنة 2020 وهي (4.950 مليون برميل) إلا أن التخفيض الذي اقرته منظمة الدول المصدرة للنفط أدى إلى خفض معدلات الإنتاج الى 4.000 مليون برميل ، كذلك يمكن أن نرى ومن خلال الجدول أن حجم الصادرات النفطية حقق قفزات واضحة وجيدة خلال المدة الزمنية المذكورة إذ كانت حجم الصادرات في سنة 2004 (1.5 مليون برميل يوميا) وبعد الانفتاح على الأسواق العالمية بعد 2003 زاد الاقبال على النفط العراقي مما أدى إلى زيادة وتيرة التصدير بحجم موازي لحجم الإنتاج النفطي وهو ما كان له الأثر الواضح على زيادة حجم الإيرادات النفطية في العراق خلال مدة الدراسة.

ثانياً. بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في العراق:

جدول (2) تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في العراق 2004-2022

السنة	الناتج المحلي الإجمالي /مليون دولار بالأسعار الثابتة	السنة	الناتج المحلي الإجمالي /مليون دولار بالأسعار الثابتة	السنة	معدلات البطالة %	السنة	معدلات البطالة %
2004	92502.26	2014	159252.8	2004	8.605	2014	10.59
2005	94048.8	2015	166774.1	2005	8.718	2015	10.729
2006	99359.07	2016	189767.9	2006	8.654	2016	10.82
2007	101232.6	2017	186314.6	2007	8.65	2017	13.02
2008	109562.1	2018	191221.8	2008	8.48	2018	14.065
2009	113264.5	2019	201765.4	2009	8.395	2019	15.11
2010	120516.3	2020	177479.3	2010	8.252	2020	16.23
2011	129611.1	2021	180289.5	2011	8.125	2021	16.17
2012	147674.2	2022	192925.5	2012	7.96	2022	15.547
2013	158939.7			2013	9.263		

المصدر: بيانات البنك الدولي.

1. **الناتج المحلي الإجمالي في العراق:** يعكس تطور الناتج المحلي الإجمالي في العراق من عام 2004 إلى عام 2022 سلسلة من التحديات والتقلبات التي شهدتها البلاد خلال هذه الفترة، وبعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 تأثر الاقتصاد العراقي بشكل كبير نتيجة الاضطرابات والصراعات الداخلية والخارجية، وكان تأثير هذه العوامل واضحا على أداء الناتج المحلي الإجمالي إذ شهد تراجعا في بعض السنوات وارتفاعا في سنوات أخرى، ومن خلال الجدول رقم (2) فمنذ عام 2004 شهد الناتج المحلي الإجمالي في العراق تقلبات مستمرة خلال فترة انخفاض أسعار النفط في بداية القرن الحادي والعشرين وتأثر الاقتصاد العراقي بشكل كبير حيث يمكن أن ترى آثار التقلبات الطفيفة واضحة من خلال الجدول ولكن فترة ما بعد 2014 شهدت جهوداً متواصلة لإعادة بناء وإصلاح اقتصاد البلاد، مما انعكس ايجاباً على أداء الناتج المحلي الإجمالي بالاستقرار والارتفاع فضلا عن ذلك فقد استفادت قطاعات أخرى مثل قطاع التكنولوجيا والخدمات من جهود التحديث والإصلاح، وفي نهاية المطاف يظهر تطور الناتج المحلي الإجمالي للعراق خلال هذه الفترة دورا حاسما لسياسات الاستقرار والتنمية في تشكيل مسار التنمية الاقتصادية.
2. **معدلات البطالة في العراق:** من خلال الجدول رقم (2) يمكن ملاحظة التغيرات التي طرأت على معدلات البطالة خلال الفترة من 2004 إلى 2022 نتيجة مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد خلال تلك الفترة. في عام 2004، كانت معدلات البطالة في العراق مرتفعة للغاية بسبب الاضطرابات والحروب التي شهدتها البلاد. ومع تحسن الأوضاع الأمنية والاقتصادية تدريجياً، تحسنت معدلات البطالة تدريجياً خلال السنوات التالية، خلال الفترة ما بين 2004 و2022، حيث شهدت معدلات البطالة في العراق العديد من التغيرات إذ بدأت هذه التغيرات مع الانخفاض التدريجي

في معدلات البطالة بعد أن انحسرت آثار الحروب وازداد الاستقرار المؤسسي والأمني، إلا أنه يمكن ملاحظة الازدياد في معدلاته في سنة 2014 نتيجة للأوضاع التي عصفت بالبلاد من أوضاع امنية غير مستقرة والظروف الاقتصادية الصعبة أو الأحداث السياسية غير المستقرة، ومن المهم الإشارة إلى أن تأثير جائحة كورونا كان له تأثير كبير على اقتصاديات جميع دول العالم بما فيها العراق، حيث ارتفعت معدلات البطالة بشكل كبير خلال هذه الفترة.

المبحث الثالث

قياس وتحليل القطاع النفطي في بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي

اولاً. متغيرات البحث: وهي كما في الجدول الآتي:

جدول (3): متغيرات البحث

المتغيرات المستقلة	متغيرات الاقتصاد الكلي
الانتاج النفطي	الناتج المحلي الاجمالي
الصادرات النفطية	معدل البطالة

المصدر: من إعداد الباحث.

ثانياً. اختبار جذر الوحدة: ونظراً لعدم الاستقرار في السلاسل الزمنية، وللتأكد من عدم وجود انحدار زائف في التقدير، قمنا بإجراء اختبار جذر الوحدة من خلال نتائج اختبار فيليبس بايرون، ومن خلال النتائج تبين أن جميعها المتغيرات التابعة والمستقلة ليست مستقرة في المستوى في الحالات الثلاث، لذلك وبعد أخذ الفرق الأول لوحظ أن البيانات مستقرة، مع ثابت أو ثابت واتجاه، أو بدون ثابت واتجاه، عند مستوى الدلالة (1%) انظر الجدول رقم (4).

جدول (4): سكون متغيرات البحث

اختبار سكون المتغيرات: فليبس بيرون					
الفرضية الصفرية: المتغير له جذر الوحدة					
المستوى					
		Y1	Y2	X1	X2
ثابت	t-Statistic	-0.8718	0.202	-0.9093	-0.4124
	Prob.	0.786	0.9691	0.7741	0.8967
ثابت واتجاه	t-Statistic	-1.741	-1.7523	-1.4258	-2.9843
	Prob.	0.7125	0.7072	0.8364	0.15
بدون ثابت واتجاه	t-Statistic	2.1298	1.954	1.0477	2.3488
	Prob.	0.9908	0.9863	0.9197	0.9945
الفرق الاول					
		d(Y1)	d(Y2)	d(X1)	d(X2)
ثابت	t-Statistic	-6.7742	-6.5951	-6.3448	-7.4709
	Prob.	0.000	0.000	0.000	0.000
ثابت واتجاه	t-Statistic	-6.8245	-6.7647	-6.3411	-7.3066
	Prob.	0.000	0.000	0.000	0.000
بدون ثابت واتجاه	t-Statistic	-5.929	-6.0682	-6.0638	-5.9181
	Prob.	0.000	0.000	0.000	0.000

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (EViews.12).

ثالثاً. أثر القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي:

1. **القوة التفسيرية للنموذج:** باستخدام طريقة نموذج التباطئ ARDL إذ تم تقدير نموذج التكامل وتبين أن الاختبارات الإحصائية توضح الجودة النسبية للنموذج مقدرة بمعامل التحديد R^2 مما يدل على أن النموذج وضح وفسر (98%) من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمال (Y1) هي نتيجة التغير في المتغيرات المستقلة (إنتاج النفط، الصادرات النفطية) و(2%) بسبب متغيرات خارج النموذج، وتتوافق جودة النموذج مع توافق اختبار (F) عند مستوى معنوية (5%)، أنظر الجدول رقم (5) أدناه.

جدول (5): التقدير الأولي – النموذج الأول

Dependent Variable: LOG(Y1)		
Method: ARDL		
Sample (adjusted): 2004S2 2022S2		
Dynamic regressors (0 lag, automatic): LOG(X1) LOG(X2)		
R-squared	0.97897	
Adjusted R-squared	0.977059	
F-statistic	512.07	
Prob(F-statistic)	0.0000	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (EViews.12).

2. **اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل التكامل المشترك:** من أجل اختبار وجود علاقة توازن طويلة الأمد (تكامل مشترك) بين (الانتاج النفطي، الصادرات النفطية) وهي متغيرات مستقلة والمتغير التابع هو المتغير (الناتج المحلي الإجمالي) وباستخدام اختبار الحدود (F) يمكن ملاحظة أن قيمة الاختبار حسب الإحصائية (F) هي (5.07) وهي أكبر من أعلى قيمة للاختبار والادنى عند مستوى الدلالة (5%)، لذا توجد علاقة تكاملية مشتركة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة، انظر الجدول رقم (6).

جدول (6): التكامل المشترك للنموذج الأول

F-Bounds Test		الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة بين المتغيرات		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	5.071313	10%	2.63	3.35
k =	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (EViews.12).

3. **العلاقة قصيرة وطويلة الأجل: اختبار** العلاقة القصيرة وطويلة الأجل للمتغير يتضح الآتي:

أ. **العلاقة القصيرة الأجل: بينت النتائج الآتية:**

❖ أظهرت النتائج أن العلاقة غير معنوية بين الانتاج النفطي والناتج المحلي الاجمالي عند مستوى معنوية (5%).

❖ أظهرت النتائج أن العلاقة طردية بين الصادرات النفطية والناتج المحلي الاجمالي، وزيادة الصادرات النفطية بوحدة واحدة يؤدي لزيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0.237%) عند مستوى معنوية (5%).

❖ أظهرت النتائج بان قيمة معلمة تصحيح الخطأ (-0.276) = ECM إذ يظهر معامل تصحيح الخطأ أو معامل التكامل المشترك بقيمة سالبة ومعنوية عند (1%) وهو يشير إلى مقدار التغير في الناتج المحلي الاجمالي نتيجة انحراف الارتفاعات والانخفاضات وسيستغرق ثلاث سنوات ونصف ليعود إلى قيمته التوازنية في الأجل الطويل بعد آثار الصدمات والتقلبات في متغيرات الاقتصاد الكلي لأن $\frac{1}{0.276} = 3.6\ year$.

ب. العلاقة طويلة الأجل: يتضح من نتائج انموذج (ARDL) الآتي:

❖ أظهرت النتائج أن العلاقة غير معنوية بين الانتاج النفطي والناتج المحلي الاجمالي عند مستوى معنوية (5%).

❖ أظهرت النتائج أن العلاقة طردية بين الصادرات النفطية والناتج المحلي الاجمالي، وزيادة الصادرات النفطية بوحدة واحدة يؤدي لزيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0.989%) عند مستوى معنوية (5%)، انظر الجدول رقم (7).

جدول (7) الأجلين الطويل والقصير الأمد

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: DLOG(Y1)				
Selected Model: ARDL (1, 0, 0)				
Sample: 2004S1 2022S2				
قصيرة الاجل				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
LOG(Y1(-1))*	-0.27682	0.123204	-2.24683	0.0315
LOG(X1)**	-0.06309	0.117763	-0.53576	0.5957
LOG(X2)**	0.27398	0.09674	2.832128	0.0078
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).				
طويلة الاجل				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
LOG(X1)	-0.22792	0.494575	-0.46084	0.6479
LOG(X2)	0.989749	0.47514	2.083067	0.0451

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (EViews.12).

4. الاختبارات التشخيصية: الاختبارات التشخيصية: للتأكد من صحة نتائج التقدير من الاختبارات السابقة، نقوم بإجراء الاختبارات التشخيصية لإثبات صحة النتائج، أن اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (**LM Test**) في الجدول رقم (8). نلاحظ أن إحصائية (F- statistic) تقع قيمتها عند مستوى الاحتمال. وبلغت (Prob=0.297) وبذلك غير معنوية عند الثقة (5%) مما يدل على عدم وجود

مشكلة ارتباط ذاتي. وبالنسبة لاختبار (ARCH) المتعلق بالكشف عن مشكلة عدم التجانس، يتضح لنا من قيمة (F-statistic) بمستوى احتمال (Prob=0.500) غير معنوي عند مستوى (5%). المستوى مما يعني أنه لا يوجد عدم تجانس مشكلة التباين وبذلك نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود المشكلة بين المتبقيات العشوائية.

جدول (8): اختبارات النموذج الأول

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.123227	Prob. F(1,32)	0.2972
Obs*R-squared	1.254691	Prob. Chi-Square(1)	0.2627
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.463669	Prob. F(1,34)	0.5005
Obs*R-squared	0.484339	Prob. Chi-Square(1)	0.4865

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (EViews.12).

رابعاً. تأثير القطاع النفطي على معدل البطالة:

1. **القوة التفسيرية للنموذج:** باستخدام طريقة نموذج الفجوة المتأخرة ARDL تم تقدير نموذج التكامل وتبين أن الاختبارات الإحصائية توضح الجودة النسبية للنموذج مقدرة بمعامل التحديد R^2 مما يدل على أن النموذج فسر (99%) من التغيرات التي تحدث في معدل البطالة (Y2) نتيجة تغير المتغيرات المستقلة (إنتاج النفط، الصادرات النفطية) و(1%) بمتغيرات أخرى خارج النموذج، وجودة النموذج المتوافق مع اختبار (F)عند مستوى دلالة (5%). أنظر الجدول رقم (9) أدناه.

جدول (9): التقدير الاولي – النموذج الثاني

Dependent Variable: LOG(Y2)		
Method: ARDL		
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)		
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LOG(X1) LOG(X2)		
R-squared	0.99033	
Adjusted R-squared	0.98613	
F-statistic	235.680	
Prob(F-statistic)	0.00000	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على البرنامج الإحصائي (EViews.12)

2. **أختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل التكامل المشترك:** ومن اجل اختبار علاقة التوازن طويلة المدى (التكامل المشترك) بين (الإنتاج النفطي، الصادرات النفطية) كمتغيرات مستقلة ومتغير (معدل البطالة) كمتغير تابع باستخدام (F-Bounds Test) إذ يمكن ملاحظة أن قيمة الاختبار حسب الإحصائية (F) هي (5.7) وهي أكبر من القيمة الأعلى والأدنى لمستوى الدلالة (5%)، وبالتالي توجد علاقة تكامل مشترك طويلة المدى بين متغيرات الدراسة، انظر الجدول رقم (10).

جدول (10): نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج الثاني

F-Bounds Test		الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة بين المتغيرات		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	5.745339	10%	3.38	4.02
k	2	5%	3.88	4.61
		2.5%	4.37	5.16

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (EViews.12).

3. **العلاقة قصيرة وطويلة الاجل:** اختبار العلاقة القصيرة وطويلة الأجل للمتغير يتضح الآتي:

أ. **العلاقة القصيرة الأجل: بينت النتائج الآتي:**

- ❖ أظهرت النتائج أن العلاقة عكسية وغير معنوية بين الانتاج النفطي ومعدل البطالة عند مستوى معنوية (5%).
- ❖ أظهرت النتائج أن العلاقة عكسية وغير معنوية بين الصادرات النفطية ومعدل البطالة عند مستوى معنوية (5%).
- ❖ أظهرت النتائج بان قيمة معلمة تصحيح الخطأ (-0.364) = ECM إذ يظهر معامل تصحيح الخطأ أو معامل التكامل المشترك بقيمة سالبة ومعنوية عند (1%) وهو يشير إلى مقدار التغير في معدل البطالة نتيجة انحراف الارتفاعات والانخفاضات وسيستغرق سنتان وتسعة اشهر ليعود إلى قيمته التوازنية في الأجل الطويل بعد آثار الصدمات والتقلبات في متغيرات الاقتصاد الكلي لأن $\frac{1}{0.364} = 2.7\ year$.

ب. **العلاقة طويلة الأجل:** ويتضح ذلك من نتائج النموذج الآتي:**(ARDL)**

- ❖ أظهرت النتائج أن العلاقة بين الصادرات النفطية ومعدل البطالة علاقة طردية، وإن زيادة الصادرات النفطية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة بنسبة (1.5%) وبمستوى معنوي(5%)
- ❖ أظهرت النتائج أن العلاقة بين الصادرات النفطية والناتج المحلي الإجمالي علاقة طردية، وأن زيادة الصادرات النفطية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة (0.758%) في الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى دلالة (10%)، انظر الجدول رقم (11).

جدول (11): الأجلين قصير وطويل الأمد

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: DLOG(Y2)				
Selected Model: ARDL(1, 4, 2)				
الاجل القصير				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
LOG(Y2(-1))*	-0.364543	0.097912	-3.723169	0.0011
DLOG(X1)	-0.126527	0.196847	-0.642767	0.5267
DLOG(X2)	-0.016127	0.124753	-0.129270	0.8983
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.66.1.6

الاجل الطويل				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
LOG(X1)	1.503350	0.378350	3.973438	0.0006
LOG(X2)	0.758343	0.397770	1.906485	0.0692

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (EViews.12)

4. **الاختبارات التشخيصية:** للتأكد من صحة نتائج التقدير من الاختبارات السابقة، نقوم بإجراء الاختبارات التشخيصية لإثبات صحة النتائج، ان اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (LM Test) في الجدول رقم (13). نلاحظ أن إحصائية (F- statistic) تقع قيمتها عند مستوى الاحتمال. وبلغت (Prob=0.843) وبذلك غير معنوية عند الثقة (5%) مما يدل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي. وبالنسبة لاختبار (ARCH) المتعلق بالكشف عن مشكلة عدم التجانس، يتضح لنا من قيمة (F-statistic) بمستوى احتمال (Prob=0.2122) غير معنوي عند مستوى (5%). المستوى مما يعني أنه لا يوجد عدم تجانس مشكلة التباين وبذلك نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود المشكلة بين المتبقيات العشوائية.

جدول (13) اختبارات النموذج الثاني

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.171126	Prob. F(2,21)	0.8439
Obs*R-squared	0.545237	Prob. Chi-Square(2)	0.7614
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.622683	Prob. F(1,31)	0.2122
Obs*R-squared	1.641451	Prob. Chi-Square(1)	0.2001

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (EViews.12)

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

1. أظهرت النتائج أن العلاقة غير معنوية بين الانتاج النفطي والناتج المحلي الاجمالي عند مستوى معنوية (5%)، ويعود السبب في ذلك أن قرارات تصدير الفائض من الانتاج مرتبط بالسوق العالمية وقرارات منظمة اوبك التي تحدد حصص الصادرات النفطية.
2. أظهرت النتائج أن العلاقة طردية بين الصادرات النفطية والناتج المحلي الاجمالي، وزيادة الصادرات النفطية يؤدي لزيادة اجمالي الناتج المحلي بنسبة (0.989%) عند مستوى معنوية (5%).
3. أظهرت النتائج أن العلاقة طردية بين الصادرات النفطية ومعدل البطالة، وزيادة الصادرات النفطية بوحدة واحدة يؤدي لزيادة معدل البطالة بنسبة (1.5%) عند مستوى معنوية (5%).
4. أظهرت النتائج أن العلاقة طردية بين الصادرات النفطية ومعدل البطالة، وزيادة الصادرات النفطية بوحدة واحدة يؤدي لزيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0.758%) عند مستوى معنوية (10%).
5. ان معدلات البطالة تتأثر بمتغيرات أخرى غير الانتاج النفطي والصادرات النفطية فهي تتأثر بالقرارات الحكومية في تشغيل العاملين وتشغيل القطاع الخاص.

ثانياً. التوصيات:

1. ضرورة تنويع الإنتاج في كافة القطاعات الاقتصادية وخلق قطاعات جديدة مدرة للدخل لتقليل الاعتماد شبه الكلي على القطاع النفطي. وهذا يتطلب إجراء تغييرات مهمة في بنية الاقتصاد العراقي باتجاه تنويع مصادر الإنتاج والدخل وإصلاح نظام الإنتاج بما يؤدي إلى إزالة الاختلالات الهيكلية ومن ثم خلق معدلات نمو مهمة في الاقتصاد.
2. ضرورة تطوير الصناعات النفطية واستخدام التقنيات الحديثة والابتكارات في القطاع النفطي.
3. اجراء الدراسات المتعلقة بالتوقعات المستقبلية لقطاع النفط والتغيرات المتوقعة في العرض والطلب.
4. دراسة التلوث البيئي الناجم عن تأثير الصناعة النفطية على التنوع البيولوجي والتلوث الناجم عن زيادة استخراج النفط.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. آبادي، مصطفى الكاظمي النجفي، التميمي على تجيل يوسف (2019)، تحليل تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية على الايرادات العامة في الاقتصاد العراقي للفترة من (2003-2015)، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية العدد (34) الاصدار(71) .
2. شارف، نور الدين (2017)، فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع وإحلال الواردات، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثاني عشر.
3. حسين، نمارق قاسم (2021)، قياس وتحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي في الاقتصاد العراقي خلال الفترة (2004- 2019)، مجلة كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء، المجلد (10)، العدد (40).
4. ريسان، عباس اركان (2016)، الصناعية النفطية في العراق للمدة 2000-2014، مجلة كلية التربية الاساسية، المجلد 22 - العدد 94.
5. الساعدي، قاسم بدن زاهد والفيصل، عباس إيهاب (2016)، أثر صدمات القطاع النفطي العراقي على الناتج المحلي الإجمالي، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد: 8 العدد 2.
6. الكواز، سعد محمود وواسماعيل، محمد طيب عبد الهادي (2018)، اتجاهات تطور الصادرات النفطية وأثرها في الاداء الاقتصادي في العراق للمدة (1985-2011)، مركز دراسات الاقليمية المجلد 10 العدد 12.
7. الطائي، عبد الرزاق خلف محمد (2019)، الصناعة النفطية العراقية: الواقع والطموح، مركز دراسات الاقليمية، المجلد (8) العدد (26).
8. الجناحي، رائد جواد كاظم، (2021)، البطالة في العراق الأسباب-الاثار-المعالجات، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 29 السنة 15.
9. الشمري، عبد الصمد سعدون والنداوي، خضير عباس احمد (2020)، اتجاهات الايرادات النفطية العراقية بعد عام 2003 في ظل تذبذبات اسعار النفط العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية جامعة بغداد، المجلد 18 - العدد 68
10. الشمري، مايح شبيب وسلطان، زمن راوي (2017)، الخيارات المتاحة أمام السياسة النفطية العراقية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8، العدد 23.

11. محمد، علي حميد (2017)، الدور المرتقب لقطاع النفط في اعادة بناء اقتصاد العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18 العدد 8.
12. الحجيمي، سهيلة عبد الزهرة والكبيسي، منذر عليوي حميد ومجيد، نغم محمود مجيد، (2023)، قياس اثر الفساد الاقتصادي على مستويات البطالة في العراق بعد عام 2004، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 19 العدد الخاص، الجزء 3.
13. بخيت، حيدر نعمة وعطيوي، عباس فضيل (2017)، واقع التنويع الاقتصادي ومبرراته في العراق للمدة (1980-2014)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد الرابع عشر، العدد 3.
14. ابريهي ، علي احمد (2009)، تحولات السوق النفطية وتسعير النفط العراقي في ضوء المرجعيات السعرية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (23)، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Mehdi, A. (2018) Iraqi Oil: industry evolution and short and medium-term prospects, Oxford Institute for Energy Studies.
2. Omo Aregbeyen and Bashir Olayink Kolawole, Oil Revenue, Public Spending and Economic Growth Relationship in Nigeria, Journal of Sustainable Development, Vol 8, No3, 2015.
3. Mohseni, M. and Jouzaryan, F. (2016) „Examining the Effects of Inflation and Unemployment on Economic Growth in Iran (1996-2012)“, Procedia Economics and Finance, 36(16), pp. 381–389>
4. doi: 10.1016/s2212-5671(16)30050-8.
5. Adeniy Jimmy Adedokun, oil export and economic growt: descriptive analysis and empirical evidence from Nigeria, Pakistan journal of social science, 2018.

ثالثاً. التقارير:

1. تقرير البنك الدولي لسنة 2022
2. OPEC Annual Statistical Bulleti 2022
3. OPEC-Annual Statistical Bulletin and2004 and 2010-2011and 2017-2018 and 2019-2021.